الجريدة.
العدد 6365/ الخميس 1 أكتوبر 2026 م/ 20 ربيع الآخر 1448 هـ
economy@aljarida.com

الدينار الكويتي	1 KD
$ 3.239	£ 2.439
€ 2.852	

المؤشر الكويتي		
السوق العام	السوق الأول	السوق الرئيسي
8.779	9.167	9.094

تقرير اقتصادي

صوت مطلوب لـ «المركزي» لكبح مخاطر «تعدد» قنوات الاقتراض

- دوره في «المناخ» وأزمة 2008 و«كورونا» غائب اليوم مع تزامن الاستدانة وسط الحرب الإقليمية
- «الدَّين العام» و«الأجيال» و«الصكوك» و«العقاري» و«شاهين» تستلزم خطة لكفاءة الإنفاق
- الالتزامات المالية المتزايدة مرتبطة بمدى استقرار سوق النفط وتنبؤاته الصعبة

دور «المركزي» كناقد ومقترح وناصح ومحذّر مهم لتقييم وتقويم السياسات الاقتصادية

التفكّر في كيفية إدارة حزمة الديون لتحويلها إلى قيمة مضافة لا إلى مصيدة ذات أبعاد سلبية

نجاح «الدَّين العام» يتمثل في كفاءة الإنفاق لا في حجمه أو كيفية سداده فقط

تصاعد في الكويت خلال عام ونصف العام تقريباً نَهَم فتح قنوات التمويل والاقتراض بصورة تدعو إلى التفكّر في كيفية إدارة حزمة الديون المستقبلية الجديدة وكيفية تحويلها إلى منافع وخدمات وقيمة مضافة للاقتصاد؛ كي لا تمثل ضغطاً مالياً أو تؤدي إلى مصيدة «ديون» ذات أبعاد سلبية، وجانب مهم من التفكر مرتبط بالدور الذي يفترض أن تؤديه المؤسسات المهنية والمستقلة في النصح والنقد والتوجيه والتقييم والتقويم.

فمنذ إقرار قانون التمويل والسيولة في مارس 2025، وما تبعه من اقتراض نحو 12 مليار دينار من البنوك المحلية والأجنبية، بما يوازي خُمس قيمة الناتج المحلي الإجمالي؛ تنامت توجهات فتح مسارات الاقتراض والتمويل من خلال مشاريع القوانين أو الصفقات الاستثمارية مثل صفقة «شاهين» التي أعلنتها مؤسسة البترول الكويتية لتأجير شبكة خطوط الأنابيب المحلية بقيمة إجمالية تبلغ 16 مليار دولار مع تحالف بقيادة صناديق استثمار عالمي، وهي في حقيقتها صفقة «تمويل» طبقتها العديد من شركات النفط الخليجية.

تعزيز القنوات

كما صدرت مجموعة قوانين مؤخراً تصب في اتجاه تعزيز قنوات التمويل، التي تتحملها الخزينة العامة، مثل قوانين الاقتراض من صندوق احتياطي الأجيال القادمة التي تتيح الأخذ من الصندوق السيادي كأحد أدوات الاقتراض، وقانون الصكوك الإسلامية الذي ينوع أدوات التمويل الحكومية، وقانون التمويل العقاري بما يحتويه من دعم مالي تضمنه الدولة وتسدد فوائده نيابة عن الشريحة الأساسية المدعومة.

التزامات وتقييم

والنقاش هنا ليس على القوانين بحد ذاتها أو أغراضها، إنما على كيفية إدارة ملف الالتزامات المالية على الدولة وحوكمتها، فالموقف بشأن هذه القوانين، في نطاقه المالي، هو ذاته الذي يقيّم من خلاله نجاح الدَّين العام أو الاقتراض السيادي المتمثل في كفاءة الإنفاق، وليس فقط حجمه أو كيفية سداده.

وفي المجمل؛ القاعدة أنه عند تقييم أي عملية اقتراض سيادي فإنه يرتبط بمدى قدرة الإدارة العامة على تحويل هذه السيولة إلى منافع واضحة كخدمات ووظائف ومشاريع في إطار خطة اقتصادية واضحة ومعلنة ومتضمنة الأهداف والمؤشرات، وهنا تستلزم الإشارة إلى دور مؤسسة حكومية فائقة الأهمية، هي بنك الكويت المركزي، الذي يرتبط جانب من مهنيته بتقييم السياسات الاقتصادية العامة وأدوات تقويمها.

دور «المركزي»

فتاريخياً، مثّل بنك الكويت المركزي دوراً أساسياً في محطات مهمة خلال العقود الماضية بشأن السياسات الاقتصادية العامة وتحولاتها ومحطاتها المفصلية، كدوره الذي سبق، أو تزامن، مع أزمة سوق المناخ من حيث التحذير منها أو تطويق آثارها، كذلك مع فورة ارتفاع أسعار النفط مطلع الألفية وتفاقم انحرافات الإنفاق العام، وصولاً إلى الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 وما تبعها من إجراءات «المركزي» التي حمت النظام المصرفي والمالي في البلاد وخفّفت من تداعياته على الاقتصاد، مروراً بالتفاعل مع صدمة تراجع أسعار النفط عام 2014 حتى جائحة «كورونا» 2020 ناقداً ومقترحاً وناصحاً ومحذراً بما يتاح له من دور.

توقف وتزامن

واللافت أن هذا الدور لبنك الكويت المركزي، كان يتخذ جانباً يخاطب فيه الرأي العام كذلك وسائل الإعلام والأكاديميين والمختصين ومثل في أكثر من مناسبة جهداً ملموساً في محاولة ضبط السياسات الاقتصادية حتى وإن كانت طبيعته استشارية، قد توقف بشكل واضح في السنوات الأخيرة، وتحديداً مع تزامن ارتفاع قيمة الاقتراض الحكومي وتزايد قنواته مع تداعيات الحرب الإقليمية، كالاعتداءات الإيرانية على المنشآت الكويتية ومنها النفطية والخدمية وغيرها، إلى جانب إغلاق مضيق هرمز؛ مما أثر على حجم صادرات النفط وإيراداته وحركة الاستيراد والبضائع واحتمالية ترتّب تبعات عديدة ترتبط مثلاً بالمالية العامة أو بيئة الأعمال، وهذه أوضاع يفترض أنها تتطلب أن يدلي بنك الكويت المركزي، بما راكمه منذ عقود من مهنية واستقلالية، برأيه واقتراحاته وحتى نقده أو تقييمه للأوضاع المالية والاقتصادية.

ارتباط بالنفط

من المهم فهم أن مجمل قنوات الاقتراض التي أقرت في الفترة الأخيرة من قروض سيادية أو استقطاعات من الصندوق السيادي أو صكوك أو تمويل عقاري، كذلك مشروع «شاهين» هي قنوات مرتبطة بمدى استقرار سوق النفط وتنبؤاته الصعبة؛ بالتالي عدم اليقين بشأن عوائده خصوصاً مع اتساع وتيرة اضطرابات الإمدادات والمخاطر الجيوسياسية في الإقليم الخليجي بشكل لا يخدم اقتصاد الكويت أو ماليتها العامة؛ هو ما يدعو إلى التعامل مع ملفات الاقتراض السيادي وقنواته بحصافة وتريث أكثر في ظل وجود مؤسسات مهنية ومستقلة كالبنك المركزي تتولى ادوار التقييم والتقويم، فضلاً عن توجيه كل دينار في هذا النطاق، ليس في اتجاه الإنفاق الجاري محدود العائد على الاقتصاد، بل ليخلق فرص عمل جديدة أو خدمة مستدامة أو ينمي عائدات الدولة غير النفطية، ناهيك عن الهدف الأعلى قيمة وأثراً، وهو تنويع حجم الناتج المحلي الإجمالي وزيادته.

أهمية توجيه كل دينار ليخلق فرص عمل أو خدمة أو ينمي عائدات الدولة أو ينوع ويزيد الناتج المحلي



محمد البغلي
albaghli74@gmail.com

سعر الدولار في مصر يتراجع بعد قفزات قياسية

تراجع سعر الدولار في مصر خلال تعاملات أمس لتتخلى العملة الأميركية عن مكاسبها التي سجلتها خلال الأيام الماضية، حيث استفاد الجنيه من التدفقات الإيجابية للأموال الساخنة في أدوات الدين المصرية.

ووفق إحصاء أعدته «العربية Business»، فقد جاء أعلى سعر لصرف الدولار الأميركي في بنك أبوظبي الإسلامي عند مستوى 52.10 جنيهاً للشراء مقابل 52.20 جنيهاً للبيع.

فيما جاء أقل سعر لصرف الدولار الأميركي لدى بنك أبوظبي الأول وبنك «إتش إس بي سي» عند مستوى 51.85 جنيهاً للشراء مقابل 51.95 جنيهاً للبيع.

وفي بنوك «سايب» والمصرف العربي والمصري الخليجي والتنمية الصناعية والبركة والتعمير والإسكان بلغ سعر الدولار 51.90 جنيهاً للشراء مقابل 52.00 جنيهاً للبيع، أما في بنوك الأهلي المصري ومصر والعقاري المصري والتجاري الدولي فبلغ سعر الدولار 51.88 جنيهاً للشراء مقابل 51.98 جنيهاً للبيع.

ولدى البنك المركزي المصري، سجل سعر صرف الدولار الأميركي مستوى 52.06 جنيهاً للشراء مقابل 52.19 جنيهاً للبيع.

وسجلت تعاملات العرب والأجانب في السوق الثانوية للدين الحكومي المصري صافي شراء قدره 136.6 مليون دولار، خلال تعاملات الثلاثاء، وفقاً لبيانات البورصة المصرية.

ووفقاً للبيانات، سجلت تعاملات العرب صافي شراء قدره 380.7 مليون دولار، فيما سجلت تعاملات الأجانب صافي بيع قدره 244.1 مليون دولار.

واستمرت التدفقات الإيجابية للأموال الساخنة في أدوات الدين المصرية، حيث سجلت صافي شراء بقيمة 93 مليون دولار خلال تعاملات يوم الاثنين، وصافي شراء بقيمة 1.4 مليار دولار خلال تعاملات الأسبوع الماضي.

التضخم يرتفع في منطقة اليورو

ارتفع معدل التضخم بوتيرة أسرع كثيراً مما كان متوقعاً في بعض من أكبر اقتصادات منطقة اليورو هذا الشهر بسبب أزمة أسعار الطاقة الناجمة عن الحرب الأميركية على إيران، مما زاد الضغط على البنك المركزي الأوروبي لرفع أسعار الفائدة مجدداً.

ورفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة مرتين هذا العام، وزاد المستثمرون خلال الأسابيع القليلة الماضية بشكل كبير من توقعاتهم برفع أسعار الفائدة مع ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي والبنزين والديزل بشكل حاد.

وأظهرت بيانات الأربعاء أن معدل التضخم المنسق في فرنسا بلغ 3.4% على أساس سنوي في سبتمبر بعد أن كان 2.6% في أغسطس، بينما قفز المعدل في إيطاليا إلى 4.1% من 3.2% في أغسطس. وكلاهما أعلى من المعدل المستهدف من قبل البنك المركزي الأوروبي البالغ 2%.

والدولار يتجه لأكبر مكاسب شهرية أمام اليورو في 14 شهراً

أسواق المال الدولار الدولار يتجه لأكبر مكاسب شهرية أمام اليورو في 14 شهراً.

وصعد التضخم بشكل حاد في خمس ولايات ألمانية رئيسية في سبتمبر، مما يشير إلى أن معدل التضخم الوطني في ألمانيا، قد يرتفع هذا الشهر.

وكشفت بيانات صدرت الثلاثاء أن المعدل زاد في إسبانيا إلى 5% في سبتمبر من 4.6% في أغسطس.

وتأتي البيانات الوطنية قبل الإعلان عن معدل التضخم في منطقة اليورو يوم الجمعة. ويشير استطلاع أجرته «رويترز» لآراء خبراء اقتصاد إلى أن من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في المنطقة 3.6% في سبتمبر بارتفاع من 3.2% في الشهر السابق.

ويتوقع البنك المركزي الأوروبي تسارع التضخم من 3.3% في الربع الثالث إلى 3.6% في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام، لكن اقتصاديين يقولون إن الذروة الفعلية يُرجح أن تكون أقرب إلى 4% بالنظر إلى تكاليف الطاقة العالية جداً.

لذلك تتوقع الأسواق أربع زيادات أخرى في أسعار الفائدة خلال العام المقبل، إضافة إلى خطوتين اتُّخذتا بالفعل خلال الصيف الماضي.

وقال روري فينيسي، وهو خبير كبير في الاقتصاد الأوروبي لدى أوكسفورد إيكونوميكس: «في ظل قلة المؤشرات على حل للتوتر في الشرق الأوسط في الأفق، واقتراب الشتاء، فمن غير المرجح حدوث تصحيح في أسعار الطاقة في أي وقت قريب».

ويتوقع البنك المركزي الأوروبي في إطار سيناريو «معاكس» أن يبلغ معدل التضخم 4% في الربع الأخير من 2026 وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2027.

ويقول اقتصاديون إن أسعار الطاقة الحالية تتماشى بدرجة أكبر مع هذا السيناريو مقارنة بالسيناريو الأساسي للبنك.

أخبار الشركات

«البيت»: بيع كامل الحصة في مطعم «جزر كناري» بـ 1.05 مليون دينار

وقعت شركة بيت الأوراق المالية عقد بيع كامل حصتها في شركة مطعم جزر كناري، وهي شركة تابعة، بقيمة صافية قدرها 1.05 مليون دينار، يتم سدادها على دفعات تنتهي عام 2029.

وعن أثر المعلومة الجوهرية على مركزها المالي ذكرت «بيت الأوراق» أنه يتمثل بخسارة قدرها 245 ألف دينار في الربع الثالث من 2026.

«الأولى»: تعيين مدير الإدارة القانونية

تم تعيين عامر عبدالغفور سليمان محمد، للقيام بمهام مدير الإدارة القانونية في الشركة الأولى للاستثمار، اعتباراً من اليوم الخميس.

«العقارية» سددت جزءاً من «حدود ائتمانية» بـ 900 ألف دينار

قالت الشركة الكويتية العقارية القابضة إنه تم سداد جزء من اتفاقية حدود ائتمانية بمبلغ 900 ألف دينار إضافة إلى الأرباح والمصروفات المستحقة حسب شروط الاتفاقية.

ويتمثل الأثر المالي للتطور الحاصل في انخفاض بند المطلوبات غير المتداولة بمبلغ 900 ألف دينار، وانخفاض بند النقد والنقد المعادل بمبلغ مليون دينار، وزيادة مصروفات الفترة بما يخصها من الأعباء التمويلية بمبلغ 25.8 ألف دينار.

«تروللي» تفتتح 4 أفرع جديدة في الكويت وفرعاً بالرياض

افتتحت شركة تروللي للتجارة العامة أربعة أفرع جديدة ضمن سلسلة متاجرها للتجزئة داخل دولة الكويت، الأول في الكلية الكندية بالكويت، والثاني في الجامعة الأمريكية بالكويت، والثالث بمدينة سعد العبد الله، والرابع حديقة الشهيد - المرحلة الثالثة.

كما افتتحت الشركة الفرع رقم 87 في المملكة العربية السعودية - المدينة الرقمية بالرياض، في إطار استراتيجيتها الهادفة إلى التوسع بأعمالها، وتعزيز انتشارها الجغرافي، وتعزيز الخدمات المقدمة لعملائها.

وعن أثر المعلومة الجوهرية على المركز المالي للشركة توقعت الشركة تسجيل نمو في إجمالي مبيعاتها خلال الفترة المقبلة، مدفوعاً باستراتيجيات التوسع وتطوير الخدمات.

«سنام» تجتمع اليوم لمناقشة فرصة استثمارية

يجتمع مجلس إدارة شركة مجموعة سنام القابضة اليوم الخميس لمناقشة فرصة استثمارية.

«سفن» جددت تسهيلات ائتمانية بـ 20 مليون دينار

أبرمت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن «سفن» عقد تجديد تسهيلات ائتمانية مع أحد البنوك المحلية بقيمة إجمالية 20 مليون دينار، لتمويل أنشطة الشركة.

وذكرت أنه لا يمكن تحديد الأثر المالي حالياً، وسوف تنعكس المبالغ التي سيتم استخدامها خلال الفترات اللاحقة تدريجياً على البيانات المالية من قيمة التسهيلات المصرفية.

«منشآت»: تكليف سليمان المضف بمهام الرئيس التنفيذي

قرر مجلس إدارة شركة منشآت للمشاريع العقارية تكليف سليمان أحمد سليمان المضف، بمهام الرئيس التنفيذي للشركة، إضافة إلى مهام عمله، اعتباراً من اليوم الخميس.

التضخم الأميركي يرتفع بأقل من التوقعات في أغسطس

الأسواق تقلص رهاناتها على رفع «الفدرالي» الأميركي أسعار الفائدة

ارتفع معدل التضخم في الولايات المتحدة خلال أغسطس بأقل من توقعات الأسواق، ما قد يدفع المستثمرين إلى خفض رهاناتهم على إقدام مجلس الاحتياطي الفدرالي على رفع أسعار الفائدة مجدداً خلال الشهر المقبل.

وأعلن مكتب التحليل الاقتصادي التابع لوزارة التجارة الأميركية، أمس، أن مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي (PCE) ارتفع بنسبة 0.3% الشهر الماضي، بعد زيادة معدله بالخفض بلغت 0.1% في يوليو.

وكان اقتصاديون قد استطلعت «رويترز» آراءهم قد توقعوا ارتفاع المؤشر بنسبة 0.4% في أغسطس، بعد قراءة سابقة بلغت 0.2% في يوليو.

وعلى أساس سنوي، ارتفع التضخم وفق مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي إلى 2.6% خلال الاثني عشر شهراً المنتهية في أغسطس، مقارنة مع 3.4% بعد تعديلها بالخفض في يوليو.

وكانت البيانات السابقة قد أشارت إلى ارتفاع التضخم السنوي إلى 3.7% في يوليو.

كما أجرى مكتب التحليل الاقتصادي تعديلات على منهجيته في احتساب أسعار البرمجيات والملحقات ورسوم إدارة المحافظ الاستثمارية والخدمات القانونية ضمن المؤشر، إلى جانب مراجعة بيانات التضخم بأثر رجعي منذ عام 2021.

وباستثناء مكوني الغذاء والطاقة الأكثر تقلباً، ارتفع المؤشر الأساسي لنفقات الاستهلاك الشخصي بنسبة 0.2% على أساس شهري في أغسطس، بعد زيادة معدلة بالخفض قدرها 0.1% في يوليو. وكانت التقديرات السابقة تشير إلى ارتفاعه 0.2% في يوليو.

أما على أساس سنوي، فقد سجل التضخم الأساسي 3% في أغسطس، دون تغيير عن القراءة المعدلة لشهر يوليو البالغة أيضاً 3%، مقارنة مع تقدير سابق كان يشير إلى 3.3%.

ويعتمد الاحتياطي الفدرالي على مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي كمقياس رئيسي لتحقيق هدفه للتضخم البالغ 2%.

وكان البنك المركزي الأميركي قد رفع هذا الشهر سعر الفائدة الأساسي إلى نطاق يتراوح بين 3.75% و4%، في أول زيادة للفائدة منذ ثلاثة أعوام، مع الإشارة إلى احتمال المزيد من الزيادات في الأشهر المقبلة.

وتراجعت احتمالات رفع الفائدة في أكتوبر بعد تصريحات رئيس الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، جون ويليامز، الثلاثاء، عندما قال إنه لا يرى «حاجة ملحة» لاتخاذ مزيد من الإجراءات في الوقت الحالي.

وقبل صدور بيانات التضخم، أظهرت أداة «فيد ووتش» التابعة لمجموعة CME أن الأسواق كانت تسعر احتمالاً بنحو 51.5% لتشديد السياسة النقدية مجدداً الشهر المقبل، مقارنة مع 70% يوم الاثنين.

ورغم أن ارتفاع التضخم وتكاليف الاقتراض قد يؤثران سلباً على إنفاق المستهلكين، فإن البيانات الحالية لا تظهر حتى الآن تراجعاً كبيراً في الطلب الاستهلاكي.

وكانت بيانات مجلس المؤتمرات الأميركي قد أظهرت الثلاثاء هبوط ثقة المستهلكين في سبتمبر إلى مستوى يقارب أدنى مستوى لها في 12 عاماً ونصف العام.

في المقابل، قفز إنفاق المستهلكين الأميركيين، الذي يمثل أكثر من ثلثي النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة، بنسبة 0.9% خلال أغسطس، بعد زيادة معدلة بالخفض بلغت 0.1% في يوليو. وكانت التقديرات السابقة تشير إلى نمو الإنفاق بنسبة 0.2% خلال يوليو.

وأضاف الاقتصاد الأميركي نحو 90 ألف وظيفة في سبتمبر بوتيرة فاقت التوقعات بحسب بيانات «ADP».

وأظهرت بيانات تقرير «إيه دي بي» الوطني للتوظيف، ارتفاع وظائف القطاع الخاص في الولايات المتحدة بوتيرة معتدلة خلال أغسطس، في مؤشر على تباطؤ نمو التوظيف.

وزاد عدد الوظائف في القطاع الخاص بنحو 38 ألف وظيفة بأغسطس، مقارنة بزيادة معدلة بالرفع بلغت 46 ألف وظيفة في يوليو.

وقلصت الأسواق رهاناتها على رفع الفدرالي الأميركي لأسعار الفائدة في اجتماع أكتوبر إلى 51.5% وفقاً لأداة «فيد ووتش» مقارنة بـ70% سابقاً بعد تصريحات رئيس الفدرالي في نيويورك بأنه لا حاجة للاستعجال في اتخاذ مزيد من الإجراءات حول الفائدة بعد الزيادة الأخيرة.